



جمهورية مصر العربية
وزارة العدل
دار الإفتاء المصرية
أمانة الفتوى

﴿فَتَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُثُرْ لَا قَاتِمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]

(الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا ينكره سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين)

اطلعنا على الطلب المقدم من / الإدارة العامة للاتحادات والمؤسسات بوزارة التضامن الاجتماعي، بتاريخ: ٢٠٢٢/١٠/١٣، المقيّد برقم ٥٠٤ لسنة ٢٠٢٢م، والمتضمن:
نشرف بالإفادة بأن "المؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي" هي مؤسسة أهلية مقيدة برقم ٥٥٣ لسنة ٢٠٠٧م، بالإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات بوزارة التضامن الاجتماعي،
وتحظى لأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م ولا ينكره
التنفيذية.

والسؤال: هل يجوز شرعاً الدفع من أموال الزكاة للمؤسسة المذكورة كأحد المصادر الشرعية؟ وذلك للإنفاق منها على الأسر الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية.

الجواب:

جعلت الشريعة الإسلامية كفاية الفقراء والمساكين هو أكد ما تصرف في الزكاة، حيث كانوا في صداررة مصادر الزكاة الثانية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَالَمِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةِ فَلَوْلَمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنِ السَّبِيلَ فِي حِصَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾ [التوبه: ٦٠]؛ للتأكد على أولويتهم في استحقاقها، وأن الأصل فيها كفايتهم وإقامة حياتهم ومعاشرهم؛ إسكاناً وإطعاماً وتعليمًا وعلاجاً وغير ذلك من سائر حاجاتهم، وخصوصاً النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالذكر في حديث إرسال معاذ رضي الله عنه إلى اليمن، فقال: «تؤخذ من أغنيائهم فferred على فقراءهم» متفق عليه.



وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فيجوز شرعاً الدفع من أموال الزكاة للمؤسسة المذكورة، لتم إيقافها على الأسر الأكثر احتياجاً فيما يحتاجون إليه في سائر أمور حياتهم ومعاشرهم، مع مراعاة اللوائح والقوانين المقررة في هذا الشأن.

والله سبحانه وتعالى أعلم

أُمَانَةِ الْفَتْوَىِ



أحمد الفتاوى

٢٠٢٢/١٠/١٦

